



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# فضيحة الفساد في البرلمان الأوروبي والتداعيات المستقبلية

إعداد: خضير عباس الدهلكي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

# فضيحة الفساد في البرلمان الأوروبي والتداعيات المستقبلية

إعداد: خضير عباس الدهلكي\*

## المقدمة

تُعدُّ فضيحة الفساد التي أُنهِمَ بها عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي، وثبت تورطهم فيها -والتي أطلق عليها الإعلام الأوروبي «قطرغيت»- من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة التشريعية للاتحاد الأوروبي، إذ أفرزت هذه الفضيحة تداعيات سياسية وقانونية على المؤسسة التشريعية الأبرز للاتحاد الأوروبي، وأدَّت إلى صدمة كبيرة في المشهد السياسي الأوروبي؛ لأنَّها ستلحق أضراراً بسمعة الاتحاد الذي يؤكِّد دوماً النزاهة والشفافية ويحارب الفساد في العالم.

سوف نستعرض في هذه الورقة حيثيات فضيحة الفساد، وطبيعة العلاقة بين جماعات الضغط، والاتحاد الأوروبي، والإجراءات التي قام بها البرلمان الأوروبي لمواجهة هذه الأزمة، وطبيعة القرارات التي اتخذها بهذا الصدد، وما أبرز التداعيات السياسية المستقبلية؟

## أولاً: فضيحة فساد البرلمان الأوروبي

ليست المرة الأولى التي تحصل فيها فضائح فساد مالي وغيره في البرلمان الأوروبي، إذ سبق أن حصلت عديد من الفضائح قام بها أعضاء في البرلمان الأوروبي، الذي يسمح لمئات من جماعات الضغط بالعمل والتأثير على قراراته، ولا تعمل هذه الجماعات لصالح الدول، وإنما لصالح قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والشركات الكبرى. كما توجد لكثير من المقاطعات الإقليمية في الدول الأعضاء ممثلات، أو أشخاص يعملون لصالحها، فضلاً عن بعض الأعضاء السابقين في البرلمان الأوروبي الذين يعملون كمؤثرين داخله لصالح جهات أخرى؛ ولتفادي أي تضارب في المصالح يحاول البرلمان الأوروبي تنظيم عمل هذه الجماعات عن طريق مدونة سلوك للأشخاص، وسجل شفافية، إذ إنَّ كلَّ شخص يريد أن يعمل كمؤثر داخل البرلمان الأوروبي يجب أن يكون مسجلاً في هذا السجل»<sup>1</sup>. فعلى سبيل المثال تنفق شركة (فولكس فاجن) حوالي (3) ملايين يورو سنوياً على

1. فضيحة فساد تمزج البرلمان الأوروبي.. ماذا بعد سقوط إيفا كاييلي وما علاقتها بقطر؟ متاح على الرابط:

<https://tinyurl.com/2qkj87f3>

\* طالب دراسات عليا، برنامج الدكتوراه في السياسات العامة، في جماعة النهريين في العراق.

ممارسة الضغط في بروكسل، وخمسة من أعضاء جماعات الضغط المرتبطة بها لديهم تصريح دخول إلى البرلمان الأوروبي. عقدت شركة صناعة السيارات الألمانية - في عام 2022 - ستة اجتماعات مع مفوضية الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

وجّهت السلطات البلجيكية - في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2022 - اتهامات لأربعة أشخاص مرتبطين بالبرلمان الأوروبي على أنهم تلقوا رُشَى مالية، وهدايا من دولة قطر؛ للتأثير على عملية صنع القرار؛ وقد نفت قطر من جانبها ارتكاب أي مخالفات. والبرلمانيون الذين وُجّهت لهم الاتهامات، واعتُقلوا، وصُودرت أموالهم في منازلهم هم:

أ. (إيفا كايلي): سياسية اشتراكية يونانية كانت أحد نواب رئيس البرلمان الأوروبي التي سبق أن دافعت عن قطر داخل البرلمان الأوروبي بالضد من الذين وجّهوا انتقادات لقطر؛ بشأن معاملتها السيئة للعمال الأجانب؛ وبعد اعتقالها قرّر حزبا الاشتراكي اليوناني (باسوك) طردها من صفوفه، وجمّدت اليونان ممتلكاتها في البلاد.

ب. (بيير أنطونيو بانزيري): عضو سابق في البرلمان الأوروبي من يسار الوسط الإيطالي ومؤسس جماعة (Fighting Impunity) (مكافحة الإفلات من العقاب) الناشطة غير الهادفة للربح، والداعمة للعدالة؛ والمسجّلة كمنظمة غير حكومية تمارس أنشطة، وكأئها (جماعة ضغط) في بروكسل؛ وقد قامت عن طريق آليات عملها بتقديم خدمات لدولة خليجية.

ج. (فرانشيسكو جيورجي): قرين السيدة (كايلي)، وهو مستشار سياسي مساعد برلماني، ومجالات تخصصه هي الشؤون الخارجية، وحقوق الإنسان، والشرق الأوسط<sup>3</sup>.

د. (نيكولو فيجا- تالامانكا): وهو الأمين العام لمنظمة «لا سلام بدون عدالة» الناشطة في مضمار حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

هـ. كما رفع البرلمان الأوروبي لاحقاً الحصانة البرلمانية عن النائبتين الأوروبيتين البلجيكيتين «مارك

2. Daniel Freund ,These four measures could curb the risk of corruption in Europe, Available at the link : <https://www.theparliamentmagazine.eu/news/article/regulate-lobbying-curb-corruption-eu-institutions>

3. تعرّف على المشتبه بهم في قضية فساد البرلمان الأوروبي، متاح على الرابط: <https://arabic.euronews.com/2022/12/22/eu-parliament-corruption-four-suspects-qatar-gulf-countries>

تاراييلا»، والمشرع الإيطالي «أندريا كوتسولي» اللذين ينتميان إلى كتلة «الاشتراكيين الديمقراطيين»؛ لارتباطهما في فضيحة الفساد المرتبطة بدولتي قطر والمغرب<sup>4</sup>.

ولفهم طبيعة الارتباط بين بعض البرلمانيين الأوروبيين ودولة قطر من المفيد استعراض بعض الأنشطة للأسماء المشار إليها، وعلى النحو الآتي:

- وقّع (بيير أنطونيو بانزيري) على صفقة للتعاون مع (علي بن صميخ المري) رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر (NHRC) في 26 أبريل/ نيسان 2018، في اجتماع لجنة (DROI)<sup>5</sup> في بروكسل. وفي حديثه أمام عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي، قال المري إنّ قطر قطعت «أشواطاً هائلة» في إصلاحات حقوق الإنسان، وقام (بانزيري) بزيارة قطر، واللقاء برئيس الوزراء القطري آنذاك (عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني)، ونظيره الحقوقي المري، وأشاد بالإصلاحات العمالية في قطر قبل الشروع بمباريات كأس العالم لكرة القدم.

- شاركت قطر - في عام 2019- في تنظيم أول مؤتمر لها في الدوحة بالشراكة مع البرلمان الأوروبي، وكان محور المؤتمر محاربة الإفلات من العقاب، وقد أشاد (بانزيري) بقطر بوصفها نقطة «مرجعية»؛ لمعايير حقوق الإنسان العالمية.

- زارت (إيفا كاييلي) نائب رئيس البرلمان قطر - في شباط 2020-، وشاركت في مؤتمر عمالقة وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية. والذي عُقد في الدوحة يومي 16 و 17 فبراير 2020، والمنظم بالشراكة مع البرلمان الأوروبي بعنوان «وسائل التواصل الاجتماعي التحديات وطرائق تعزيز الحريات وحماية الناشطين»<sup>6</sup>. وهذه النشاطات جزء من ضمن خطة تهدف إلى تلميع صورة دولة قطر، وخصوصاً فيما يتعلّق بحقوق العمال، إذ يشكّل العمال المهاجرون ما يقرب من (90%) العمال في قطر، إذ عمل المسؤولون في قطر وبلاستعانة بشبكة علاقات تضم مسؤولين سياسيين وإعلاميين في الدول الأوروبية؛ لمواجهة الحملة الإعلامية التي تندّد بما يسمّى انتهاكات حقوق العمال الأجانب في قطر، وكانت هذه قضية حساسة بصورة خاصة العام الماضي مع استضافة قطر

4. البرلمان الأوروبي يجرد نائبين من الحصانة لتمكين القضاء من التحقيق معهما في فضيحة فساد، متاح على الرابط: <https://tinyurl.com/2qkj87f3>

5. اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان (DROI).

6. How Qatar used a secret deal to bind itself to the EU Parliament, Available at the link: <https://www.politico.eu/article/qatar-used-secret-deal-bind-itself-eu-parliament-corruption-eva-kaili-pier-antonio-panzeri>

لبطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022.

### ثانياً: التداعيات التشريعية والقانونية

يَعُدُّ الاتحاد الأوروبي موضوعَ الفساد من أخطر ما يمثِّل تهديداً لأمنه وسمعته، ولمواجهة هذه الآفة أنشأ البرلمان في عام 2012 اللجنة الخاصة المعنية بالجريمة المنظمة، والفساد، وغسل الأموال لجنة ((CRIM)، وصدّقَ على توصياتها من قبل البرلمان في عام 2013، وإعادة النظر فيه، والإقرار بأنَّ الفساد يمثِّل تهديداً كبيراً لأمن الاتحاد الأوروبي، ودعا البرلمان المفوضية إلى نشر التقرير الخاص بمكافحة الفساد، وفي التقرير الأخير، دعا المفوضية أيضاً إلى النظر في دمج آليات المراقبة المختلفة على مستوى الاتحاد الأوروبي في إطار أوسع لمراقبة سيادة القانون<sup>7</sup>.

سبق أن كشف تقرير للمفوضية الأوروبية أنَّ الفساد يكلف الاقتصاد الأوروبي سنوياً (120) مليار يورو (161 مليار دولار)، وهو ما يشكِّل تحدياً للاتحاد الأوروبي. وذكر التقرير أنَّ الدول الأعضاء في الاتحاد اتخذت في السنوات الأخيرة مبادرات لمواجهة هذه الآفة، ولكنها غير كافية. ودعا التقرير إلى ضرورة تعزيز المراقبة القانونية، خصوصاً فيما يتعلَّق بمناقصات القطاع العام، وتشديد العقوبات، وكذلك دعوة السياسيين الأوروبيين إلى تبني سياسة أكثر تقيداً بالأخلاق؛ للمساهمة في محاربة هذه الظاهرة. وتسعى المفوضية الأوروبية من وراء التقرير إلى إطلاق نقاش واسع حول تدابير مكافحة الفساد، بمشاركة الدول الأعضاء، والبرلمان الأوروبي، والبرلمانات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وستُنشأ آلية لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة<sup>8</sup>.

تجدر الإشارة إلى أنَّ البرلمان الأوروبي سبق أن أصدر في شهر تموز 2021 قراراً يرحِّب بنظام الاتحاد الأوروبي العالمي للعقوبات المفروضة في ملف حقوق الإنسان، ودعا إلى إدراج الفساد كجريمة يعاقب عليها القانون. وحثَّ البرلمان المفوضية الأوروبية على تقديم اقتراح تشريعي يوسِّع نطاق قانون حقوق الإنسان والجريمة المنظمة ليشمل هذه الجرائم. ويرى البرلمان الأوروبي أنَّه ينبغي أن يكون أعضاء البرلمان الأوروبي قادرين أيضاً على اقتراح حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ لزيادة شرعية نظام الجزاءات. واعتمد النص بأغلبية (584) صوت مؤيد، وعارضه (73) صوتاً،

7. Combating corruption in the European Union, European Parliamentary Research Service – December 2022, p8

8. الفساد يكبد أوروبا سنوياً 120 مليار يورو، متاح على الرابط: <https://tinyurl.com/2fyfdnhe>

وامتناع (33) عضواً عن التصويت.<sup>9</sup>

تحرك البرلمان الأوروبي على إثر كشف الفضيحة واعتقال البرلمانين الأوروبيين، ورد فعل سريع وغاضب، وقام باتخاذ إجراءات عديدة، وقرارات أبرزها:

1. أيد قادة مجموعة البرلمان الأوروبي إصلاحات جديدة في أعقاب فضيحة الفساد الكبرى ففي بيان أصدرته رئيسة البرلمان الأوروبي «روبرتا ميتسولا» أعلنت عزمها على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، وإنَّ الإصلاحات بداية جديدة؛ لتعزيز النزاهة والاستقلالية والمساءلة في البرلمان الأوروبي. وتمثّل الإصلاحات الخطوات الأولى في إعادة بناء الثقة في صنع القرار الأوروبي، وتشمل تشديد اللوائح على المشرعين السابقين في الاتحاد الأوروبي الذين يرغبون في الضغط على المؤسسة التشريعية الكبرى في أوروبا بعد ترك مناصبهم، كما ضُمَّنْ إنهاء تصاريح الدخول الدائمة للمشرعين السابقين في الاتحاد الأوروبي.<sup>10</sup>

2. سمح البرلمان الأوروبي في 2023 / 16 / 1 للنيابة العامة الأوروبية بطلب رفع الحصانة عن أعضائه، بإجماع شبه كامل (610 أصوات داعمة، و26 صوتاً رافضاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت)، إذ وافق البرلمان في ستراسبورغ على تعديل النظام الداخلي للمؤسسة، والسماح للنيابة العامة الأوروبية بتقديم طلبات لرفع الحصانة البرلمانية. بعد أن كانت سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تملك وحدها صلاحية طلب رفع حصانة النواب قبل التعديل المذكور.<sup>11</sup>

3. أعلى النموذج اعتمد البرلمان - في 2023 / 2 / 17 - قرارات بشأن مسألة الشفافية والنزاهة في صنع لقرار في الاتحاد الأوروبي يتعلقان بـ:

أ. تنفيذ أفضل لمدونة قواعد السلوك، بما في ذلك العقوبات المالية في حالة الانتهاكات، وإدخال مزيد من الأنشطة الخاضعة للعقوبات، وحظر أي أنشطة مدفوعة الأجر يمكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح مع تفويض أعضاء البرلمان الأوروبي؛ وعملية الموافقة على الرحلات المدفوعة من دول ثالثة، وفحص إضافي لمساعدتي أعضاء البرلمان الأوروبي وموظفي البرلمان العاملين في مجالات

9. أعضاء البرلمان الأوروبيون في الفساد في نظام العقوبات الأوروبي، متاح على الرابط:

<http://asf.news/31947>

10. How Qatar used a secret deal to bind itself to the EU Parliament, op .cit

11. البرلمان الأوروبي يسمح للنيابة العامة الأوروبية بطلب رفع حصانة أعضائه ، متاح على الرابط :

<https://arabic.euronews.com/2023/01/17/european-parliament-european-union-brussels-corruption-qatar>

السياسة الحساسة، لا سيَّما في الشؤون الخارجية والأمن والدفاع، وكذلك فرض رقابة صارمة على تمويل المنظمات غير الحكومية، ويحث على مراجعة اللوائح الحالية؛ لتعزيز الشفافية في إدارتها وميزانيتها ونفوذها الأجنبي والأشخاص ذوي السيطرة الكبيرة<sup>12</sup>. وبيّغى أعضاء البرلمان الأوروبي من لجنة (ING2) والهيئات المسؤولة الأخرى مراجعة قواعد أخلاقيات البرلمان قبل الصيف. وتُبَيَّن القرار بأغلبية (401) صوت مقابل ثلاثة، وامتناع (133) عضو عن التصويت.

ب. يؤكِّد البرلمان دعوته إلى هيئة أخلاقيات مستقلة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، بناءً على مقترحات أعضاء البرلمان الأوروبي في سبتمبر 2021؛ لاستعادة ثقة المواطنين. يجب أن تميّز هذه الهيئة بوضوح بين الأفعال الإجرامية، وخرق القواعد المؤسسية، والسلوك غير الأخلاقي. وتعمل بطريقة تكاملية مع هيئات الاتحاد الأوروبي الأخرى مثل مكتب مكافحة الاحتيال (OLAF)، ومكتب المدعي العام (EPPO)، ومحقق الشكاوى، والمحكمة الأوروبية المدققين، وقد تُبَيَّن القرار بأغلبية (388) صوت مقابل (729)، وامتناع (76) عن التصويت<sup>13</sup>.

4. اعتمد النواب الأوروبيون - في 17/2/2023 - توصية جديدة، تدعو إلى منع ممثلي المغرب من دخول مقرات المؤسسة التشريعية الأوروبية، إلى حين انتهاء تحقيقات السلطات البلجيكية في قضية الفساد المزعومة المتصلة بقطر والمغرب، إذ أعرب أعضاء البرلمان الأوروبي عن «قلقهم العميق إزاء مزاعم الفساد من جانب السلطات المغربية». وصوّت على التوصية الجديدة (401 نائب)، واعترض عليها ثلاثة نواب، فيما امتنع (133) آخرين<sup>14</sup>.

5. دعت «أورسولا فون ديرلاين» رئيسة المفوضية الأوروبية مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تكون منفتحة، ولا تشوبها شائبة فيما يتعلق بالأخلاق والشفافية والنزاهة، وفي عام 2019، منحت نائب رئيس المفوضية (فيرا جوروفا) من جمهورية التشيك، مسؤولية إنشاء «هيئة أخلاقيات مستقلة

12. Corruption allegations: MEPs push for ambitious changes and quick progress, Available at the link: <https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20230214IPR75103/corruption-allegations-meps-push-for-ambitious-changes-and-quick-progress>

13. Corruption allegations: MEPs push for ambitious changes and quick progress , op, cit.

14. حتى انتهاء «تحقيقات الفساد» قرار من البرلمان الأوروبي ضد ممثلي المغرب، متاح على الرابط: <https://www.alhurra.com/morocco/2023/02/17/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-8>



مشتركة بين جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي». وظل هذا الاقتراح متعثراً بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ومن المؤكّد أنّ هذه الفضيحة ستسرع من وتيرة الإصلاحات داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، بما يدفع لمزيد من الشفافية والنزاهة، لا سيّما في مجال العلاقات المالية.

### ثالثاً: التداعيات السياسية

أ. سيعمل الاتحاد الأوروبي لأن يكون أكثر نشاطاً في متابعة أنشطة مكافحة الفساد عبر الحدود، وتعزيز التشريعات العالمية ضد الملاذات الضريبية، وغسل الأموال، وكذا استرداد الأصول. وستُطبّق بعض القيود التي يجب أخذها في الاعتبار في جميع الأوقات<sup>15</sup>.

ب. سيعمل الاتحاد الأوروبي لأن يكون أكثر نشاطاً في متابعة أنشطة مكافحة الفساد عبر الحدود، وتعزيز التشريعات العالمية ضد الملاذات الضريبية، وغسل الأموال، وكذا استرداد الأصول.

ج. قد تؤثر هذه الفضيحة على سمعة الاتحاد الأوروبي وإنجازاته، وسينعكس هذا سلباً على إقبال الناخبين ومشاركتهم في انتخابات البرلمان الأوروبي في العام 2024، وقد تذهب أصوات الناخبون لدعم الأحزاب المعتدلة، أو الأحزاب اليمينية الشعبوية، وخصوصاً أنّ الأخيرة أبرز المستفيدين من هذه الفضيحة، لا سيّما أنّها اعتادت توجيه الانتقادات والاتهامات لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، والنخب السياسية التقليدية.

د. ستؤدّي فضيحة «قطرغيت» لمواجهة تآكل الشرعية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، وتقوية الدبلوماسية الأوروبية. ومن المرجح أن يسعى الاتحاد الأوروبي إلى اتباع القيم الأوروبية، مثل المساواة السياسية، فضلاً عن المصالح الجيوسياسية، بما في ذلك أمن الطاقة، بطريقة أكثر براغماتية.

هـ. من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وقطر، ومن المحتمل أن تخضع جميع النشاطات التجارية مع قطر لأعلى درجات التدقيق الآن، ومنها موضوع منح سمات الدخول (شغن) للمواطنين القطريين، وستُقيّم من باب الضرورة، بدل خدمة مصالح الشركاء الآخرين، مع إدراك قادة الدول الأوروبية للحاجة الملحة للغاز القطري في ظل أزمة الطاقة الناشئة عن تقليل

15. Alina Mongyubidi, The Good, the Bad and the Ugly: Controlling Corruption in the European Union, European Research Center on Anti-Corruption and State-building (ERCAS) Hirt, Berlin, March 2013,p45.

إمدادات الغاز الروسي؛ بسبب الغزو العسكري الروسي للأراضي الأوكرانية.

و. في ضوء مجريات الفضيحة، وما تبعها من تحقيقات واعتقالات سيُعاد تقييم خطة «الاتحاد الأوروبي» في التصديّ بفعالية للانتهاكات الحقوقية التي تحدث في دول الخليج، وبصورة لا تؤثر في الوقت نفسه على مساعي توثيق العلاقات الثنائية، ممّا يعني أنّ دول الاتحاد الأوروبي سوف تستمر بإعطاء الأولوية لمصالح الأعمال، والتجارة، والطاقة على ملف حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحرية الرأي الأمر الذي يصدق معه القول إنّ المصالح تعطل حتى النصوص القانونية الصارمة بصورة أو بأخرى.